

## البيان الختامي والتوصيات

المنتدى المتخصص بـ"الخبرة المحاسبية في القضاء والتحكيم"

الخميس ٢٥ والجمعة ٢٦ شباط/ فبراير ٢٠١٦

بيت المحامي - بيروت

أيها الحفل الكريم،

اليوم وقد انتهت أعمال هذا المنتدى يسعدنا:

أولاً، بأن نتقدم باسم المشاركين بالشكر والتقدير إلى نقابة المحامين في بيروت ممثلة بالنقيب الأستاذ أنطونيو الهاشم وأعضاء مجلس النقابة وإلى نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان ممثلة بالنقيب الأستاذ إيلي عبود وأعضاء مجلس النقابة.

كما نتقدم بالشكر والتقدير إلى مدير عام وزارة العدل الرئيسة ميسم النويري لدعمها ومشاركتها في هذا المنتدى، وإلى جميع المحاضرين من قضاة ومحامين وخبراء محاسبة مجازين الذين أغنوا هذا المنتدى بعلمهم وثقافتهم وخبرتهم.

وثانياً، لقد تناول هذا المنتدى في جلساته الخمس مواضيع متعددة ذات أهمية بالغة لجميع المشاركين لما تضمنته من تحليل وبحث في الأمور التي تشكل قاسماً مشتركاً بين القضاء والمحاماة والخبرة في المحاسبة، ونرفع التوصيات التالية:

١. إن التكامل بين القاضي والمحامي وخبير المحاسبة المجاز، كل ضمن رسالته واختصاصه، يفرض التنبيه إلى المهام التي توكل إلى خبراء المحاسبة والتقييد بها ضمن إطار القوانين والأنظمة المرعية الإجراء لا سيما تلك المتعلقة بقواعد الإثبات سيما وأن تقرير الخبير يعتبر من قواعد الإثبات الحر.
٢. يقتضي مراعاة الأصول الواجب اتباعها في تنفيذ المهام بحسب طبيعتها.
٣. يقتضي تطبيق المعايير المهنية والتقييد بقوانين وقواعد السلوك المهني في معرض تنفيذ المهمة، والتقييد بالسرية المهنية وعدم إفشاء إلا ما هو مطلوب ضمن المهمة ولحاجاتها وللمرجع المعني بالمهمة.
٤. يقتضي التنبيه للمسؤوليات الملقة على عاتق خبير المحاسبة في أي من المهام التي يكلف بها.
٥. ندعو إلى تفعيل التعاون بين مجلس القضاء الأعلى ونقابة المحامين ونقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان لتوسيع آفاق الخبرة في الأعمال وتعميق ثقافة التكامل تسهيلاً لتحقيق العدالة.
٦. تطوير وتحديث الأنظمة والإجراءات والمعايير كافة بما يضمن حسن تسمية وانتقاء الخبراء والتعاون بين مجلس القضاء الأعلى ونقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان، هذه الأخيرة المرجع الصالح لمتابعة شؤون الخبراء في تسميتهم وتنفيذ مهامهم ومعالجة كل ما يعينهم، سيما لجهة التنقيح الدوري لجدول خبراء المحاسبة المجازين الواجب اعتمادها من قبل المراجع القضائية كافة.
٧. توسيع قاعدة التعاون والتفاعل بين الإختصاصات المختلفة لتشمل الخبرة بأشكالها المختلفة والإستشارات والتحكيم.
٨. إقامة حلقات تدريبية حول مهام ومسؤولية الخبراء توصلها لتحسين الأداء في إطار الخبرة القضائية والتحكيمية.

٩. دعوة المعنيين إلى التعاون.

١٠. التنسيق بين الجهات الثلاثة لوضع جدول عادل لأتعاب خبراء المحاسبة المجازين في الملفات التي تعهد إليهم من قبل القضاء والتحكيم بما يتناسب مع دورهم وجهدهم في إظهار الحق وتحقيق العدالة.
١١. التواصل الدائم بين النقابتين والجسم القضائي لمواكبة التطورات وتحديث الأنظمة والإجراءات.

وإلى اللقاء في مناسبة أخرى في القريب العاجل إن شاء الله